



وثائق ذات علاقة وخلفية تم توزيعها على
أعضاء فريق العمل الفلسطيني-الياباني
المشترك وذلك تحضيراً لورشة العمل التي
عقدت عبر الإنترنت في 2022/3/2

العلاقات اليابانية-الفلسطينية: مراحل تاريخية بالتطورات الرئيسية خلال الخمسين عاماً الماضية

آذار (مارس) 2022

خليل الشقافي

العلاقات اليابانية-الفلسطينية:
مراحل تاريخية بالتطورات الرئيسية خلال الخمسين عاماً الماضية

خليل الشقافي

أعضاء فريق العمل الياباني-الفلسطيني المشترك

السيد توشيا آبي، الممثل الرئيسي لجايكا في فلسطين

السيد محمد دراغمة، مدير مكتب الشرق في فلسطين

د. علي الجرباوي، أستاذ في جامعة بيرزيت ومدير مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

السيد رجا الخالدي، المدير العام لمؤسسة ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

د. عبد الناصر مكي، عمل سابقاً مع جايكا

د. إيكو نشيكييدا، أستاذة في دائرة القانون والعلوم السياسية في جامعة كيو

السيدة توموكو أوجي، محررة وكاتبة رئيسية في جريدة مينيتشي

السيد عمر شعبان، مؤسس ومدير مؤسسة بالتك في قطاع غزة

د. خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله

د. هيرويوكي سوزوكي، أستاذ في جامعة طوكيو

د. ريوجي تاتياما، أستاذ في أكاديمية الدفاع الوطني في اليابان

السيد كوهي تسوجي، مراسل هيئة الإذاعة اليابانية في واشنطن في الولايات المتحدة

أوراق وتقارير صادرة عن فريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك

أوراق خلفية تم إعدادها للورشة الأولى:

- محمد دراغمة، اليابان كما تراها الصحافة الفلسطينية: كيف تنظر الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعية الفلسطينية للثقافة والأدب والتكنولوجيا والاقتصاد الياباني والعلاقات الفلسطينية-اليابانية
- عبد الناصر مكي، تقوية المبادرة اليابانية " ممر للسلام والازدهار ": اليابان وغور الأردن
- عمر شعبان، الدور الياباني الترموي في قطاع غزة، الجهد الترموي في ظل الانقسام وإمكانيات تعزيزه في ظل تعاون مع المجتمع المدني والقطاعات الإنتاجية
- خليل الشقاقي، انطباعات الجمهور الفلسطيني عن اليابان، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني
- PCPSR, **Japan in the Middle East, 2017-2021: The Palestinian-Israeli Peace Process and Palestinian-Japanese Relations (excerpts from Japan's MOFA Bluebook)**
- PCPSR, **Official PA-PLO Positions on Japanese-Palestinian Relations: recent statements on the Palestinian-Israeli Peace Process and Palestinian-Japanese Relations**

تقارير تم إعدادها للورشة الثانية:

- خليل الشقاقي، العلاقات اليابانية-الفلسطينية: مراحل تاريخية بالتطورات الرئيسية خلال الخمسين عاماً الماضية

تقارير حول مداوات فريق العمل المشترك:

- تقرير بمداوات الورشة الأولى لفريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك، كانون ثاني (يناير) 2022
- تقرير بمداوات الورشة الثانية لفريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك، آذار (مارس) 2022

تقارير أخرى:

The Future of the Middle East Peace Process: Policy Recommendations produced by the Middle East Study Group, Headed by Dr. Ryoji Tateyama, Professor Emeritus, National Defense Academy of Japan, Organized by The Japanese Institute of International Affairs

Government of Japan, **Japan's assistance to the Palestinians**

Government of Japan, **JAIP: Jericho Agro-Industrial Park**

العلاقات اليابانية-الفلسطينية:

مراحل تاريخية بالتطورات الرئيسية خلال الخمسين عاماً الماضية

يعد اقتصاد اليابان، الذي يبلغ عدد سكانه 126 مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي 5.4 تريليون دولار، ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. ويبرز السرد التالي نقاط التحول الرئيسية في العلاقات الفلسطينية اليابانية خلال السنوات الخمسين الماضية. ولكنه يبدأ بمقدمة قصيرة تصف المصالح الرئيسية لليابان في الشرق الأوسط ومواقفها السابقة فيما يتعلق بفلسطين والمخططات الصهيونية.

مقدمة:

في أوائل القرن العشرين، ترك التحالف الأنجلو-ياباني (1902-1923) تأثيره على موقف اليابان فيما يتعلق بالتطورات الفلسطينية الحيوية. وقفت اليابان إلى جانب فكرة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين بعد وقت قصير من إعلان البريطانيين وعد بلفور في عام 1917. كما أيدت الحكومة اليابانية الانتداب البريطاني في عصبة الأمم، الذي فتح الطريق أمام هجرة اليهود واستيطانهم. بين عامي 1917-1945، كانت الحكومة اليابانية داعمة للمشروع الصهيوني.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مصالح اليابان في الشرق الأوسط اقتصادية في معظمها، ولكن تحالفها مع الولايات المتحدة أضاف اعتباراً سياسياً مهماً. وعلاوة على ذلك، أدى وضع اليابان الدولي والإقليمي بعد الحرب وتغييراتها الداخلية إلى زيادة التركيز على التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من البلدان الآسيوية. وقد أدت هذه الديناميكيات باليابان في عام 1952 إلى الاعتراف بدولة إسرائيل. ولكن المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول، الذي عقد في باندونج بإندونيسيا في عام 1955، كان فرصة لليابان لتطبيع علاقاتها مع جيرانها. وقد بلور المؤتمر إجماعاً في الرأي حول حقوق الفلسطينيين وتنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وجاء في البيان الختامي أنه "نظراً للتوتر القائم في الشرق الأوسط، الناجم عن الوضع في فلسطين وخطر ذلك التوتر على السلام العالمي، أعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي دعمه لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ودعا إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية". وصوتت اليابان لصالح القرار.

الجدول التاريخي للتطورات:

السبعينيات:

بيان نيكايديو، تشرين الثاني/نوفمبر 1973: أعلن كبير أمناء مجلس الوزراء سوسومو نيكايديو رسمياً عن سياسة يابانية جديدة فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي. وعكست السياسة الجديدة إعادة تقييم اليابان لعلاقتها مع العالم العربي بعد الحظر النفطي العربي الذي تعامل معها كدولة "غير صديقة". وقد عبر البيان عن ثلاثة مواقف سياسية:

(1) تأييد حق الفلسطينيين في تقرير المصير ودعم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242.

(2) عدم جواز حيازة واحتلال أراض الغير بالقوة، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة، واحترام "السلامة الإقليمية لجميع الدول كشروط سلام ضرورية.

(3) تحذير إسرائيل من أن اليابان قد تعيد النظر في سياستها تجاه الصراع إذا لم تنسحب من الأراضي المحتلة.

يمثل بيان نيكايكو أول تصريح تتخذ فيه اليابان صراحة موقفا سياسيا بشأن قضية إسرائيل/فلسطين

التصويت لصالح انضمام منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر 1974: في عام 1974، صوتت اليابان مع الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 3237 لمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الأمم المتحدة

الدعم المالي للأونروا، 1974: ابتداء من عام 1974، زادت اليابان بشكل كبير مساهماتها المالية للأونروا.

منظمة التحرير الفلسطينية تفتتح مكتبها في طوكيو، شباط/فبراير 1977: سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في طوكيو. بيد أن المكتب لم يكن له وضع دبلوماسي، ولم تعترف اليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

خطة الشرق الأوسط ذات النقاط الأربع، يونيو 1979: تم إرسال إيساكي، ماسومي، وزير التجارة الدولية والصناعة الياباني إلى الشرق الأوسط من أجل تنفيذ "خطة الشرق الأوسط ذات النقاط الأربع" التي قدمها رئيس الوزراء أوهيرا خلال القمة الاقتصادية في طوكيو عام 1979. دعا أوهيرا إلى وضع خطة من أربع نقاط للشرق الأوسط ضمن سياسة الأمن القومي الشاملة لليابان، والتي بموجبها "ينبغي على جميع الدول [العمل] من أجل تنفيذ قراري الأمم المتحدة 242 و338؛ احترام حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير الوطني؛ على جميع الأطراف أن تتبع سياساتها الخاصة من أجل ضمان التحرك نحو اتفاق سلام شامل."

الثمانينات:

الزيارة الأولى التي يقوم بها عرفات لليابان في أكتوبر 1981: جاءت هذه الزيارة نتيجة لدعوة من أعضاء البرلمان وفيها التقى عرفات برئيس الوزراء زينكو سوزوكي ووزير الخارجية سوناو سونادا وممثلين عن كافة الأحزاب السياسية والعديد من الشخصيات الاقتصادية. واعترض المسؤولون الأمريكيون بحدوء على أساس أن ذلك لن يساعد في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وقد يضر بصورة اليابان في الولايات المتحدة. اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الرحلة نصراً في جهودها للحصول على اعتراف دولي. إلا ان اليابان لم تعتبر الزيارة رسمية ولم تؤد الزيارة الى اعتراف ياباني رسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، صرح مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية اليابانية لوسائل الاعلام بان اليابان " ترغب في الاسهام بطريقة متواضعة في حل هذه المشكلة العالمية ... نحن نحاول أن يكون لنا تأثيراً معتدلاً على منظمة التحرير الفلسطينية . . . وان لقاء عرفات مع رئيس الوزراء سوزوكي والاستماع الى وجهات نظره المعتدلة امر هام للغاية."

تصويت اليابان في الأمم المتحدة، من منتصف إلى أواخر الثمانينات: في الثمانينات، تحركت اليابان نحو موقف أكثر "حيادية" في الصراع العربي الإسرائيلي استجابة لمطالب الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان ببناء علاقات مع إسرائيل. وابتداء من عام 1984، امتنعت اليابان عن التصويت في كثير من الأحيان لصالح القرارات. وتصدر الإشارة إلى أنه

بعد أن هدأت أزمة الطاقة الثانية في أوائل الثمانينات، كانت هناك وفرة في النفط في العالم. لم يعد الخليج حيويًا كما كان عندما كان المعروض من النفط محدودًا والسعر مرتفعًا.

وزير الخارجية الياباني أونو سوسوكي يعقد أول اجتماع رسمي له مع ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ديسمبر 1988: في حين واصلت اليابان مقاومة ضغوط منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين، أكد هذا الاجتماع حدوث تغيير. وتصدر الإشارة إلى أن الاجتماع عقد بعد ساعات قليلة من إعلان الولايات المتحدة قرارها بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

الزيارة الثانية لعرفات لليابان في تشرين الأول/أكتوبر 1989: خلافا لزيارته الأولى لليابان، جاءت الزيارة الثانية لعرفات نتيجة دعوة رسمية من الحكومة. وتلت الزيارة زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ارينز في تشرين الثاني/نوفمبر.

التسعينيات:

الدبلوماسية اليابانية النشطة في "المفاوضات متعددة الأطراف"، يناير 1992-1994: شهدت التسعينيات نشاطا سياسيا يابانيا جديدا تجاه الشرق الأوسط. وشاركت في الاجتماع التنظيمي للمفاوضات المتعددة الأطراف الذي عقد في موسكو لدعم المفاوضات الثنائية المباشرة واستكمالها. وفي اجتماع موسكو، أنشئت خمسة مجموعات تتعلق الأمن الإقليمي ومراقبة الأسلحة، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، والموارد المائية، واللاجئين، والبيئة. وكانت اليابان عضوا في الفريق العامل للتنسيق المتعدد الأطراف وترأست الفريق المعني بالبيئة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1994، أقرت الجماعة في القاهرة مدونة سلوك بيئية.

إنهاء المقاطعة، كانون الأول/ديسمبر 1992: دعت اليابان الدول العربية إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

المساعدة المقدمة للأونروا، 1994: بحلول عام 1994، أصبحت اليابان ثاني أكبر مانح للأونروا.

المساعدة المقدمة إلى السلطة الفلسطينية، 1994: ابتداء من عام 1994، قدمت اليابان المساعدة للسلطة الفلسطينية. تضطلع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، جايكا، بوصفها المؤسسة المنفذة، بدور هام في فلسطين ابتداء من عام 1997. وقد هدفت المساعدات اليابانية للسلطة الفلسطينية لدعم بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتوليد فرص العمل، والحكم، وبناء المؤسسات للسلطة الفلسطينية كوسيلة لتشجيع وتسريع عملية السلام.

عرفات يزور اليابان في ايلول/سبتمبر 1996: التقى الرئيس عرفات رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو. جاءت زيارة عرفات لليابان بعد تسعة أشهر من انتخابه رئيسا للسلطة الفلسطينية وبعد اربعة أشهر من انتخاب نتانياهو رئيسا للوزراء وعدم اليقين الذي سببته الانتخابات لمستقبل اتفاق أوسلو. أعرب عرفات عن امله في ان تبذل اليابان جهودا للحفاظ على المسار الفلسطيني وعملية السلام في الشرق الاوسط برمتها على المسار الصحيح، واذاف ان هذا الامر له اهمية كبرى نظرا لدور اليابان الدولي. وقال رئيس الوزراء هاشيموتو انه يدرك أهمية المسار الفلسطيني، وقال ان اليابان ستواصل بذل كل ما في وسعها لدعم عملية السلام في الشرق الاوسط. وردا على سؤال حول موقف اليابان من امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، قال مسؤول في وزارة الخارجية اليابانية أن "هذا الامر يجب معالجته في مفاوضات الوضع النهائي. وتأمل اليابان في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين. وتعتقد اليابان أنه ينبغي احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك الحق في الحكم الذاتي". وبعد المزيد من طلبات الإيضاح، صرح المتحدث باسم الوزارة " ليس لدى وثيقة رسمية للرد عليك بشكل صحيح ".

افتتاح المكتب التمثيلي لليابان، 1998: افتتحت اليابان مكتب تمثيل اليابان لدى السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

عرفات يزور اليابان مرتين في نيسان/ابريل 1999: أجرى الرئيس عرفات محادثات مع رئيس الوزراء كيزو اويوشي ووزير الخارجية ماساهيكو كومورا. وبحث عرفات خلال الزيارة رد فعل اليابان على اعلان الاستقلال الفلسطيني المحتمل بمجرد انتهاء فترة الحكم الذاتي المؤقتة في 4 مايو. وفي حين أكدت اليابان دعمها المستمر لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة، فقد أوضحت أنه "ليس من المستحب أن يتم إعلان الاستقلال في 4 أيار/مايو 1999، وتطلب من الرئيس عرفات عدم القيام بذلك". وعلاوة على ذلك، أكدت اليابان أن "المبادئ الأساسية القائمة لعملية السلام في الشرق الأوسط والمقرة في قرارات مجلس الأمن 242 و338 و425 وكذلك مؤتمر مدريد والاتفاقات مثل اتفاق أوسلو لا تزال سارية بعد 4 أيار/مايو 1999، وتدعو الطرفين للعمل على أن تقوم التسوية السلمية من خلال الحوار القائم على هذه المبادئ وأنها الخيار الواقعي الوحيد نحو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط".

العقد الأول من الألفية الثانية:

عرفات يزور اليابان، آب/أغسطس 2000: جاءت الزيارة بعد وقت قصير من فشل محادثات كامب ديفيد في تموز/يوليه 2000. وقد أجرى عرفات محادثات مع رئيس الوزراء يوشيرو موري ووزير الخارجية يوهي كونو. وخلال الزيارة أكدت اليابان موقفها من المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة للسلام، بيد أنها اشارت الى انها "صديقة للفلسطينيين وتؤيد حق تقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة". وتجدد الإشارة إلى أن شمعون بيريز زار اليابان قبل يومين فقط من زيارة عرفات.

موقف اليابان من الاعتراف بدولة فلسطين، أيلول/سبتمبر 2000: صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية بأن "اليابان تدعم وستواصل دعم جهود الأطراف المعنية لتحقيق سلام دائم... إن موقف اليابان الأساسي من إقامة دولة فلسطينية هو أن اليابان ستنظر فوراً في الاعتراف بدولة فلسطينية بمجرد أن يعلن الفلسطينيون استقلالهم بطريقة سلمية [نتيجة لمفاوضات السلام]. ولم يتغير هذا الموقف الأساسي. وفي آب/أغسطس أيضاً، عندما اجتمع الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، مع وزير الخارجية كونو، قدم وزير الخارجية للرئيس عرفات نصيحة ودية بأنه لن يكون من المستحسن إعلان الاستقلال دون موافقة دولة إسرائيل. وإذا أعلن الفلسطينيون الاستقلال من جانب واحد فان الخسارة ستكون كبيرة للفلسطينيين، ومن ثم أعرب وزير الخارجية كونو عن امله في ان تواصل الاطراف المعنية المشاركة في المفاوضات بصبر".

الانتفاضة والهجمات التفجيرية، 2003: أدانت اليابان "دورة العنف المتفاقمة في المنطقة الفلسطينية والإسرائيلية". وأعلنت ان "الارهاب لا يمكن تبريره لاي سبب من الاسباب وأن مكافحة العنف من قبل المتطرفين الفلسطينيين أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط". إلا أنها ذكرت أيضاً ان الهجمات الاسرائيلية على الفلسطينيين رداً على الهجمات الانتحارية "لا تستخدم تحسين الوضع". ودعت السلطة الفلسطينية إلى "بذل قصارى جهدها للسيطرة على المتطرفين، وتتمنى بشدة أن يمارس الجانبان، الإسرائيليون والفلسطينيون، أقصى قدر من ضبط النفس ومواصلة الحوار من أجل السلام".

جمدت اليابان أصول حماس وجناحها العسكري وغيرهما، بما في ذلك الجناح العسكري لفتح، تموز/يوليه 2002 - أيلول/سبتمبر 2003: في خضم الانتفاضة الثانية، أعلنت اليابان قرارها بتجميد أصول مختلف الجماعات الفلسطينية المسلحة. كان من بينهم كتائب عز الدين القاسم من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني ومنظمة أبو نضال وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وكتائب شهداء الأقصى.

حول حماس وتسميتها منظمة إرهابية، أغسطس/آب 2003: رداً على طلب إسرائيل بأن تصنف اليابان حماس كمنظمة إرهابية، ردت وزيرة الخارجية اليابانية كاواغوشي بأن اليابان "ستدرس بعناية ما إذا كانت ستصنف بحماس بأكملها كمنظمة إرهابية، بما في ذلك الجناح السياسي."

جهود المسار الثاني التفاوضي، 2003: نظمت اليابان اجتماعات غير رسمية تحت شعار "مؤتمر بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين". ساهم كبار المسؤولين السابقين من فلسطين والإسرائيليين ذوي الخبرة في المفاوضات فيما يسمى بمبادرة جنيف.

الاغتيالات الإسرائيلية المستهدفة، 2004: أدانت اليابان الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في الاغتيالات المستهدفة خلال الانتفاضة الثانية. وصف سفير اليابان لدى الأمم المتحدة هاراجوتشي كويتشي اغتيال زعيم حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي بأنه "طائش وغير مبرر"، وذلك في أبريل/نيسان 2004 في مجلس الأمن. وقد استخدمت وزيرة الخارجية كاواغوتشي يوريكو نفس الكلمات عندما اغتيل الشيخ احمد ياسين. وقال المدير العام لمكتب شؤون الشرق الأوسط وشؤون أفريقيا في اليابان، دوميشي هيداكاي، إن اليابان تدين هذه الأعمال الإسرائيلية.

الرئيس عباس يزور اليابان في أيار/مايو 2005: بعد أربعة أشهر من انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية، زار محمود عباس اليابان. وقد أجري محادثات مع رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي واجتمع مع وزير الشؤون الخارجية نوبوتاكا ماتشيمورا. وأعرب عباس عن استعداده للمشاركة في اجتماع ثلاثي إذا عقد اجتماع بين الفلسطينيين والإسرائيليين واليابانيين. كما أعرب الجانب الياباني عن اهتمامه بعقد مثل هذا الاجتماع إذا وافق الإسرائيليون على ذلك. وأعربت اليابان عن اهتمامها بلعب دور في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعت الجانبين لهذا الغرض إلى طوكيو. وعلاوة على ذلك، أبلغت اليابان عباس باعتزامها تقديم 100 مليون دولار إضافية كمساعدات للفلسطينيين. وتجدر الإشارة إلى أن اليابان عرضت في وقت سابق من ذلك العام، مباشرة بعد انتخاب عباس، 60 مليون دولار كمساعدات للفلسطينيين.

الموقف من فوز حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، آذار/مارس 2006: في حين أن المسؤولين اليابانيين لن يجتمعوا مع مسؤولي حماس، ستواصل اليابان تقديم مساعداتها للفلسطينيين وقد أعلنت في آذار/مارس 2006 عن برنامج للمساعدات الغذائية بقيمة 6 ملايين دولار من خلال الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي. وفي أيار/مايو 2006، حثت اليابان إسرائيل على "نقل الإيرادات الضريبية التي حجبتها [بعد فوز حماس في الانتخابات] إلى حيث تستحق، للتخفيف من مأزق الفلسطينيين". غير أن اليابان أعلنت في أيار/مايو 2006 أن المساعدة الجديدة للسلطة الفلسطينية ستدرس من خلال "دراسة متأنية لما إذا كانت السلطة الفلسطينية تبذل جهوداً إيجابية لدفع عملية السلام قدماً بالوسائل السلمية". وفي تموز/يوليه 2006، حولت اليابان مساعداتها المباشرة للسلطة الفلسطينية إلى مكتب الرئيس معلنة أنه "دعماً للرئيس عباس في عزمه الثابت على السلام من خلال الحوار، تقدم اليابان ما مجموعه 3.1 مليون دولار من المساعدات....، بهدف تعزيز وظيفة مكتب الرئاسة من خلال، على سبيل المثال، إعادة البناء والتأثيث، وتوظيف المتخصصين أيضاً. ومن بين المساعدات الأخرى المقدمة للفلسطينيين استمرار تدفق المساعدات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا، واليونيسيف.

ممر السلام والازدهار، تموز/يوليه 2006-2007: خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء إلى إسرائيل والأردن وفلسطين في تموز/يوليه 2006، اقترح رئيس الوزراء كويزومي رؤيته ل "ممر السلام والازدهار" لتطوير غور الأردن من خلال التعاون الإقليمي. واعتبرت اليابان هذه المبادرة عنصراً في بناء دولة قابلة للحياة للفلسطينيين مصحوبة بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعزيز شراكتها مع الدول المجاورة وإسرائيل والأردن. وعقد الاجتماع الأول لوزراء البلدان الأربعة في آذار/مارس 2007 في طوكيو. وعلنت وزارة الخارجية اليابانية أن "ممثلي الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والأردني أعربوا عن تقديرهم لمبادرة اليابان حول هذا المفهوم ومساعدتها للفلسطينيين وأعربوا أيضاً عن أملهم في التنفيذ المبكر للمبادرة ولدور أكبر لليابان في عملية السلام في الشرق الأوسط."

اتفاق مكة المكرمة، شباط/فبراير 2007: رداً على إعلان مكة المكرمة، أعربت اليابان عن تأييدها لإنشاء حكومة وحدة وطنية بين فتح وحماس معلنة أن "حكومة اليابان تقدر أن رئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس السيد مشعل اتفقا بعد محادثتهما في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، على تشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل إنهاء الصعوبات السياسية في الأراضي الفلسطينية، واعتبرتها خطوة إيجابية نحو استئناف عملية السلام. وتتوقع اليابان أن يتوقف العنف، استناداً إلى هذا الاتفاق، وأن تبذل الحكومة الجديدة جهودها لدفع عملية السلام مع إسرائيل قدماً. وستواصل اليابان متابعة هذا التطور عن كثب.

تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، آذار/مارس 2007: أعلن الدكتور تاتسو أريما، المبعوث الخاص لحكومة اليابان للشرق الأوسط، أثناء وجوده في الرياض، أن اليابان مسرورة باتفاقات مكة المكرمة في شباط/فبراير 2007 وأنها "ترحب بتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وتأمل بقوة، بأن الحكومة الجديدة ستقود الطريق، في إطار مبدأ التعايش والرخاء المشترك بين إسرائيل وفلسطين، لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

لا مفاوضات أو اتصال مع حماس، مارس/آذار 2009: أكد وزير الخارجية هيروفومي ناكاسوني مجدداً في مؤتمر صحفي على سياسة عدم الاتصال التي تنتهجها اليابان مع حماس. وقال إن "حماس لا تعترف بإسرائيل وتلجأ إلى العنف. إن إجراء مفاوضات مع حماس يمنحهم نوعاً من الشرعية، مما يقوض من مكانة الرئيس عباس والجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية". لذلك، ليس لدينا في الوقت الحاضر أي نوايا للاتصال بـحماس. وكما ذكرت للتو، نود أن نباشر تقديم المساعدة لإعادة إعمار غزة من خلال المؤتمرات الدولية."

العقد الثاني من الألفية الثانية:

عباس يزور اليابان في شباط/فبراير 2010: هذه هي الزيارة الثانية لعباس لليابان منذ توليه رئاسة السلطة الفلسطينية. التقى رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما. وأعرب رئيس الوزراء عن دعمه لجهود عباس لتحقيق حل الدولتين من خلال المفاوضات، ودعا الفلسطينيين إلى مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز وقف العنف. كما شدد على ضرورة أن تجهد إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية. وشدد رئيس الوزراء هاتوياما على أهمية المصالحة الوطنية للفلسطينيين بقيادة الرئيس عباس. وأعرب عباس عن تأييده لمبادرة يابانية من شأنها زيادة دعم دول شرق آسيا للسلطة الفلسطينية وجهودها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

الزيارة الثالثة لعباس لليابان، نيسان/أبريل 2012: التقى عباس برئيس الوزراء يوشيهيكو نودا، وناقش الجانبان قضايا عملية السلام ومساعدة اليابان للسلطة الفلسطينية. لكنهما تبادلوا أيضاً وجهات النظر حول قضايا أخرى مثل المصالحة الفلسطينية، والربيع العربي، والتطوير النووي الإيراني. وقد ظهرت مسألة كوريا الشمالية خلال المناقشة. وأشار رئيس الوزراء إلى إطلاق صاروخ كوري شمالي مؤخراً، أو "قمر صناعي"، وأشار عباس إلى عملية الإطلاق على أنها "عمل استفزازي يجب التنديد به". ورد رئيس الوزراء نودا بأن الإطلاق كان "عملاً خطيراً واستفزازياً يهدد الأمن مما يقوض السلام والاستقرار في المنطقة وفي المجتمع الدولي وأنه انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الصلة، وأنه غير مقبول ومؤسف للغاية."

قبول فلسطين كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، نوفمبر/تشرين الثاني 2012: صوتت اليابان لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول فلسطين كدولة غير عضو. وفي معرض شرحها لتصويتها، ذكرت اليابان أن "فلسطين ستتحمل الآن مسؤولية أكبر تجاه المجتمع الدولي". لكن اليابان طلبت من السلطة الفلسطينية أن تبدي "حصافة فيما يتعلق بالسلوك، مثل السعي للانضمام للمنظمات الدولية، وهو إجراء قد يؤثر سلباً على احتمال استئناف المفاوضات."

سيباد، فبراير 2013: استضافت اليابان أول اجتماع وزاري حول "التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية"، المعروف بسيباد (CEPAD). وتتكون المجموعة من اليابان واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وسنغافورة وفيتنام وسلطنة بروناي وفلسطين. وكانت مبادرة إنشاء هذه المجموعة ومهمتها فكرة يابانية. وكان المؤتمر أول فرصة لهذه البلدان لإدارة مساعداتها لفلسطين بشكل أكثر فعالية. ومن الملاحظ أن الصين لم تشارك. وأعرب المشاركون في الاجتماع الأول عن استعدادهم للتعاون فيما بينهم من أجل الإسهام بشكل أفضل في الجهود الدولية من أجل السلام في الشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية لفلسطين.

سيباد 2، مارس 2014: عقد المؤتمر الثاني لسيباد في جاكرتا، إندونيسيا، وحضره وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من 22 دولة وخمس منظمات دولية بما في ذلك اليابان واندونيسيا وفلسطين وبروناي وسنغافورة وفيتنام وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين ولاوس وكمبوديا والصين. وأعلن وزير الخارجية الياباني كيشيدا ان اليابان ستقدم 200 مليون دولار أمريكي كمساعدات للفلسطينيين. كما أعلن ان اليابان ستدعم تدريب حوالي ألف فلسطيني على مدى خمس سنوات. واتفق المؤتمر على زيادة عدد المشاركين وتشجيع مشاركة أكبر للمجتمعات المدنية في شرق آسيا لمساعدة الفلسطينيين. وذكر بيان مشترك صدر في ختام المؤتمر ان المشاركين اتفقوا على تشجيع مشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في دول شرق آسيا.

رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتياهو، يزور اليابان، أيار/مايو 2014: كانت زيارة نتياهو لليابان بمثابة فرصة للدفع باتجاه استثمار ياباني أكبر في إسرائيل في السنوات التالية. استغرقت هذه الرحلة خمسة أيام وركزت بشكل كبير على تعزيز تجارة التكنولوجيا الفائقة بين البلدين. وفي بيان مشترك "أكد الجانبان اعترامهما بناء شراكة شاملة جديدة من اجل تعزيز العلاقات الثنائية". وعلاوة على ذلك، "أكد الجانبان مجددا اهمية عمل الفريق المشترك المتعلق بالاقتصاد. ورحبوا بالزيارات القائمة بين رجال الأعمال في البلدين والاستثمارات الموسعة، وأكدوا بدء العمل على بدء المفاوضات بشأن اتفاق للاستثمار من أجل زيادة تشجيع هذا الاتجاه. وأكد الجانبان على بذل مزيد من الجهود لاستكشاف التعاون الممكن لتعزيز البحث والتطوير الصناعيين المشتركين. واقترح رئيس الوزراء أبي بدء العمل نحو بدء مفاوضات حول اتفاق استثماري، وتعزيز التعاون في مجالات مثل البحث والتطوير الصناعي المشترك، والعلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك مجال الفضاء، والثقافة الغذائية والسياحة. ورحب رئيس الوزراء نتياهو بهذه المقترحات، إلى جانب التأكيد على إمكانية التعاون الثنائي في مجال الابتكار. في 4 كانون الثاني/يناير 2015، قدمت الحكومة الإسرائيلية خططا لزيادة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون بين إسرائيل واليابان."

موقف اليابان من مبادرة السلام العربية، يناير/كانون الثاني 2015: أكدت اليابان مجددا دعمها لمبادرة السلام العربية. وأشارت الى اعتقادها بان "حل القضية الإسرائيلية-الفلسطينية يمكن ان يؤدي الى تحسين العلاقات بين اسرائيل والدول العربية". ولذلك، ذكرت وزارة خارجيتها أن "اليابان تدعم مبادرة السلام العربية وتحت إسرائيل مرة أخرى على النظر في المبادرة بجدية، كما تحت الدول العربية على الاستجابة باتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ المبادرة. واليابان مستعدة للمشاركة بنشاط في مسار أي عملية سلام متعددة الأطراف عندما تعقد."

رئيس الوزراء شينزو أبي يزور فلسطين وإسرائيل، كانون الثاني/يناير 2015: يزور رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي فلسطين ويلتقي الرئيس محمود عباس. ذكر أبي أن اليابان ستقدم 100 مليون دولار أمريكي كمساعدات جديدة لأغراض إنسانية ولتعمير غزة، فضلا عن دعم السلطة الفلسطينية. وفي إسرائيل، انضمت بعثة اقتصادية يابانية كبيرة من كبار رجال الأعمال إلى رئيس الوزراء أبي خلال زيارته. تعد هذه اول زيارة يقوم بها رئيس وزراء ياباني لإسرائيل منذ تسع سنوات. ورحب أبي في حديثه مع نتياهو بالخطة الإسرائيلية "لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي مع اليابان"، وأصدر الجانبان تعليماهما للمسؤولين من الطرفين للعمل بهدف الانتهاء من مفاوضات اتفاقية الاستثمار بحلول نهاية العام. كما طلب أبي من إسرائيل "مراجعة تعليق نقل الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية". وتصدر الإشارة إلى أن زيارة أبي لإسرائيل جاءت بعد يومين

فقط من إعلان محكمة الجنائية الدولية إنها ستفتح تحقيقاً أولياً في جرائم حرب إسرائيلية محتملة بعد شكوى قدمها الفلسطينيون. اليابان عضو في المحكمة وهي أيضاً واحدة من أكبر داعميها الماليين.

اليابان تحدد موقفها من قضايا الوضع الدائم للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير 2015: للمرة الأولى، أعربت اليابان بشكل تفصيلي عن رؤيتها لحل مختلف قضايا مفاوضات الوضع الدائم الفلسطيني-الإسرائيلي. وقد غطت قضايا المستوطنات، والدولة الفلسطينية، والحدود، والقدس، واللاجئين.

المستوطنات: تتخذ اليابان موقفاً يقول بأنها لن تعترف بأي تغيير من جانب واحد من جانب أي من الطرفين قد يحدد مسبقاً التسوية النهائية. وبينما ترى اليابان أن المسائل بما فيها الوضع النهائي ينبغي أن تحل عن طريق التفاوض المباشر، فإنها تؤكد من جديد أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، تتعارض مع القانون الدولي وينبغي تجميدها فوراً وبشكل كامل، وتكرر دعوتها لإسرائيل إلى تجميد الأنشطة الاستيطانية تجميداً تاماً.

الدولة الفلسطينية: تتفهم اليابان الرغبة القوية للفلسطينيين في دولتهم المستقلة المستقبلية، وتؤيد تحقيقها. ولذلك، أيدت اليابان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يمنح فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وتدرك اليابان أن فلسطين تتحمل مسؤولية أكبر تجاه المجتمع الدولي بعد صدور هذا القرار. وتحت اليابان فلسطين بقوة على بذل المزيد من الجهود لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتحت فلسطين على اتخاذ موقف متروى بشأن إجراءات أحادية الجانب، مثل الانضمام إلى المنظمات الدولية التي قد تؤثر سلباً على استئناف المفاوضات المباشرة.

(1) ينبغي تحديد الحدود بموجب حل الدولتين من خلال المفاوضات، على أساس خطوط عام 1967، مع تبادل متفق عليه بشكل متبادل، بطريقة من شأنها تحقيق التعايش السلمي لدولة فلسطينية قابلة للحياة وإسرائيل مع حدود آمنة ومعترف بها. ومن خلال حل الدولتين هذا، سيتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم في إقامة دولة مستقلة، وستكون إسرائيل قادرة على التمتع ببيئة أمنية معززة إلى حد كبير، وسيتمكن الطرفان من إطلاق تعاون كامل من أجل الازدهار المتبادل.

(2) وينبغي حل الوضع النهائي للقدس من خلال المفاوضات على أساس افتراض أنها ستكون العاصمة المستقبلية لكلا الجانبين. وتشدد اليابان على أنها لن تعترف بأي محاولة قد تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للقدس، بما في ذلك ضم إسرائيل للقدس الشرقية، وتعرب عن قلقها العميق إزاء تغيير الأوضاع الراهنة في القدس الشرقية، مثل مواصلة الأنشطة الاستيطانية وهدم المساكن الفلسطينية.

(3) وترى اليابان أن مسألة اللاجئين ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية بطريقة منصفة بوصفها عنصراً هاماً من مسائل الوضع النهائي.

الموقف من قطاع غزة، كانون الثاني/يناير 2015: أعربت اليابان عن قلقها إزاء الوضع في غزة في أعقاب الحرب بين إسرائيل وحماس عام 2014. وقالت ان "حل قضية غزة يجب ان يؤدي الى استئناف مفاوضات السلام في الشرق الاوسط وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بأكملها". ودعت إلى سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وإنشاء آلية دولية يدعمها المجتمع الدولي لتقديم المعونة إلى سكان غزة

عباس يزور اليابان في شباط/فبراير 2016: التقى رئيس الوزراء شينزو آبي والرئيس محمود عباس في طوكيو وناقشا العلاقات بين اليابان وفلسطين وكذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأبلغ آبي عباس بأن اليابان ستواصل دعم فلسطين حتى تصبح "دولة مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة". وأعلن ان اليابان ستقدم أكثر من 78 مليون دولار أمريكي كمساعدات

اقتصادية اضافية لفلسطين. وشدد السيد أبي على أهمية المصالحة الفلسطينية واعتبرها "لا غنى عنها للانتخابات العادلة والشفافة". ورحب أبي بدعوة عباس إلى عملية سلام متعددة الأطراف، وقال إنه "استناداً إلى مبدأ أن المجتمع الدولي يجب أن يدعم بنشاط السلام في الشرق الأوسط، رحبت اليابان بفكرة عقد المحادثات المتعددة الأطراف حول الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني". وأعلن عن "استعداد اليابان للمشاركة بنشاط في الآلية متعددة الاطراف عند انعقادها وذلك بالتعاون مع الأطراف الإقليمية".

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، ديسمبر/كانون الأول 2016: صوتت اليابان، إلى جانب 13 دولة أخرى، مع قرار مجلس الأمن الدولي هذا الذي يطالب إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً وبشكل كامل والوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وذكرت أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يشكل "انتهاكاً صارخاً" للقانون الدولي وليس له "أي شرعية قانونية". وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت، مما جعل هذا القرار أول قرار لمجلس الأمن بشأن إسرائيل/فلسطين يصدر منذ عام 2009.

اليابان تصوت لصالح تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القدس، ديسمبر 2017: رداً على قرار إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تحدٍ للرئيس ترامب، قرار "وضع القدس" الذي يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس، وذكر أن التدابير التي تعارض مع قرارات مجلس الأمن السابقة المتعلقة بالقدس لن تقبل. صوتت ما مجموعه 128 دولة عضواً في الأمم المتحدة لصالح القرار الذي أعلن أن قرار ترامب بشأن القدس "باطل ولاغ". جاء التأييد الساحق للقرار بالرغم من التهديدات الأمريكية بخفض التمويل. وصوتت اليابان لصالح ذلك القرار. وعارضته تسع دول وامتنعت 35 دولة عن التصويت.

زيارة رئيس الوزراء الياباني إلى فلسطين وإسرائيل، أيار/مايو 2018: أعرب رئيس الوزراء الياباني آبي في اجتماعه مع الرئيس عباس عن تفهم اليابان لـ "حساسية موضوع القدس للفلسطينيين". وذكر موقف اليابان بان القضية "يجب ان تحل من خلال المفاوضات بناء على موافقة الطرفين وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة"، وأكد لعباس ان "اليابان لن تنقل سفارتها الى القدس". وفي إسرائيل، التقى السيد آبي برئيس الوزراء نتنياهو وناقش سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجالي الاقتصاد والأمن السيبراني: "ذكر رئيس الوزراء آبي أن العلم والتكنولوجيا، اللذين يشكلان أساس القدرات السيبرانية والابتكار، هما مجالان يمتاز بهما كل من اليابان وإسرائيل، وأعرب عن رغبته في إحراز تقدم في التعاون في مختلف مجالات البحث والتطوير، وهو ما وافق عليه رئيس الوزراء نتنياهو".

سيباد 3، يونيو 2018: عقد المؤتمر الثالث للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، سيباد، في بانكوك. وأشار وزير الخارجية الياباني تارو كونو إلى أن اليابان "قدمت مساعدات تبلغ حوالي ملياري دولار لفلسطين منذ عام 1993". كما ذكر أن "اليابان ستعمل على تطوير مبادرة "ممر السلام والازدهار" بما في ذلك تطوير منطقة أريحا الصناعية-الزراعية وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين وتسهيل الخدمات اللوجستية في الضفة الغربية.

سيباد 4، يوليو 2019: عقد المؤتمر الرابع للتعاون بين دول شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، سيباد، للمرة الأولى في فلسطين. وقد شاركت فلسطين واليابان في استضافته. وقال السيد تاكيشي أوكوبو، سفير اليابان لدى فلسطين، إن الدول الآسيوية الأعضاء في سيباد، بما في ذلك اليابان، ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم التنموي لفلسطين، مشيراً إلى أن المؤتمر يهدف إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية في فلسطين. وقال وزير الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية، خالد عسيلي، إن "هذا المنتدى الاقتصادي هو فرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول سيباد، وتعزيز إمكانيات الاستثمارات المشتركة، وتوسيع تعاوننا في مجالات الصناعة ودعم المنتج الوطني." وأضاف أن السلطة الفلسطينية "تعتمد على دعمكم ودوركم في ...

مساعدتنا في تنفيذ مشاريعنا الاستراتيجية الرامية إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز صمود شعبنا مع الاستفادة من خبرات بلدان الاتحاد في تطوير الاقتصاد الفلسطيني."

وزير الخارجية الياباني تارو كونو حول دور صنع السلام في اليابان، يوليو 2019: في مقابلة مع فيصل عباس، رئيس تحرير صحيفة آراب نيوز، قال كونو "أعتقد أن اليابان يجب أن تلعب دوراً سياسياً أكبر في هذه المنطقة لأن اليابان محايدة جداً دينياً وعرقياً. يمكننا أن نلعب دور الوسيط النزيه في الشرق الأوسط، حيث أنه ليس لدينا تاريخ استعماري أو بصمة سلبية في المنطقة. كما يعتمد اقتصادنا على الطاقة القادمة من المنطقة ولذا اعتقد انه يتعين علينا زيادة دورنا في عملية السلام أيضاً". وأضاف أن "40 في المائة من النفط الخام الذي نستورده يأتي من المملكة العربية السعودية و80 في المائة من النفط الخام الذي نستورده يمر عبر مضيق هرمز، وكذلك الحال بالنسبة لـ 20 في المائة من الغاز الطبيعي. لذلك، فإن الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط مرتبطان ارتباطاً مباشراً باقتصادنا." وعلى الجبهة الفلسطينية، وأضاف كونو أن "اليابان تستثمر بكثافة في الضفة الغربية. لقد عملنا مع الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين لإنشاء المنطقة الصناعية بالقرب من أريحا، وتيسير الأمور بشكل جيد للغاية. كما وضعت اليابان إطاراً يسمى مؤتمر التعاون بين دول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية، سيبدأ، ليجلب جنوب شرق آسيا إلى عملية السلام هذه. أردنا أن نتبادل الرأي حول الكيفية التي نطور بها الاقتصاد الآسيوي ونريد أن نتبادل خبراتنا مع الفلسطينيين والشعوب في المنطقة."

استطلاع أجرته YouGov حول الانطباعات العربية عن اليابان، تشرين الأول/أكتوبر 2019: أظهر استطلاع أجرته YouGov باستخدام مقابلات عبر الإنترنت مع 3033 عربياً من 18 دولة عربية أن 56٪ من المشاركين يرون اليابان كوسيط مثالي في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. مباشرة بعد اليابان جاء الاتحاد الأوروبي مع 15٪، وروسيا مع 13٪، والولايات المتحدة مع 11٪، والمملكة المتحدة مع 5٪. وأظهر الاستطلاع أن 61٪ من العرب الذين تمت مقابلتهم يرون أن الشعب الياباني مجتهد.

عباس يزور اليابان، أكتوبر/تشرين الأول 2019: خلال اجتماعه مع الرئيس عباس، صرح رئيس الوزراء شينزو آبي بأنه "من المهم استئناف الحوار مع إسرائيل والولايات المتحدة"، وأضاف أنه "ما لم يتم استئناف محادثات السلام فمن غير المرجح أن يتم التوصل إلى "حل الدولتين". وأعرب الرئيس عباس عن أمله في أن تضطلع اليابان بدور متزايد في الجوانب السياسية لعملية السلام. وفيما يتعلق بالقضايا الثنائية، قال السيد آبي لعباس: "أود أن أوصل العمل معكم من أجل المضي قدماً في مبادرات اليابان الفريدة، بما في ذلك مبادرة "عمر السلام والأزدهار" و"مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية."

العقد الثالث من الألفية الثانية:

خطة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كانون الثاني/يناير 2021: أعربت اليابان عن قلقها إزاء موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطط لبناء نحو 800 وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية: "لا تزال حكومة اليابان تشعر بقلق عميق إزاء استمرار أنشطة حكومة إسرائيل الاستيطانية وتعرب عن أسفها العميق لها على الرغم من الدعوات المتكررة من اليابان والمجتمع الدولي لتجميد هذه الأنشطة. إن الأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي وتقوض إمكانية حل الدولتين، وتحث حكومة اليابان حكومة إسرائيل بقوة على التراجع عن القرارات المذكورة أعلاه وتجميد أنشطتها الاستيطانية تجميداً كاملاً."

الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، كانون الثاني/يناير 2021: أعربت اليابان عن تأييدها لإجراء الانتخابات الفلسطينية ورحبت بمرسوم عباس الانتخابي المؤرخ في 15 كانون الثاني/يناير 2021 بإجراء سلسلة من الانتخابات في فلسطين. وأشار بيان للحكومة الى ان "اليابان تعتقد ان اجراء هذه الانتخابات سيكون خطوة هامة نحو اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة في المستقبل ". وحثت حماس وإسرائيل على المشاركة الإيجابية في هذا الجهد الفلسطيني لضمان نجاحه، وقالت إن "اليابان تأمل بقوة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، بما في ذلك التصويت من قبل السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والقدس الشرقية". وقد رأت في هذه الانتخابات الوسيلة لتحقيق الوحدة الفلسطينية: "تواصل اليابان دعم فلسطين، والعمل مع المجتمع الدولي، وتحقيق وحدتها من خلال هذه الانتخابات، والمشاركة بحزم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط."

الشيخ جراح والقدس الشرقية، أيار/مايو 2021: في معرض تناوله للتحولات في القدس الشرقية التي أدت إلى حرب أيار/مايو بين حماس وإسرائيل، أعربت اليابان عن قلقها إزاء احتمال "طرد" الأسر الفلسطينية وخطط الاستيطان الإسرائيلية. وذكرت أن "القرار المحتمل بطرد الأسر الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية، بما في ذلك حي الشيخ جراح، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع. إن موافقة حكومة إسرائيل على بناء 540 وحدة في القدس الشرقية ليست سوى استمرار حكومة إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية، التي دعت حكومة اليابان مرارا إلى التراجع عنها لأنها تنتهك القانون الدولي، وبالتالي فهي غير مقبولة على الإطلاق. وتحت حكومة اليابان مرة أخرى حكومة إسرائيل على التراجع عن القرار المذكور أعلاه وتحميد أنشطتها الاستيطانية تجميدا كاملا."

"خطة الاقتصاد من أجل الأمن" الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير 2022: قال وزير الخارجية هاياشي يوشيماسا لوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد إن اليابان تقدر محادثاته مع الفلسطينيين، بما في ذلك وضعه لخطة "الاقتصاد من أجل الأمن" لقطاع غزة. وأعرب الوزير هاياشي عن امله في ان تؤدي اجراءات بناء الثقة التي يتخذها الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني على التوالي الى تخفيف حدة التوتر والاستقرار في المنطقة" وأكد مجددا موقف اليابان بدعم حل الدولتين.

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بمراجعة وتحليل للعلاقات الفلسطينية-اليابانية وذلك من خلال تشكيل فريق عمل فلسطيني-ياباني مشترك من الخبراء والأكاديميين بهدف فتح الحوار حول مختلف مجالات هذه العلاقات وذلك لبلورة رؤية مشتركة في كيفية تطويرها لمواجهة تحديات المستقبل القريب، ومن خلال إعداد أوراق عمل تتناول جوانب مختلفة من هذه العلاقات، بالإضافة لإعداد تقارير عن مداولات فريق العمل واستنتاجاته. ناقشت هذه المبادرة دور اليابان في الشرق الأوسط من خلال فحص جوانب العلاقات الفلسطينية-اليابانية في ورشتي عمل ومشاورات استمرت لثلاثة أشهر بين أعضاء فريق العمل المشترك.

تم الحوار عبر الانترنت في مناقشة للعلاقات الراهنة واستكشاف أفكار وآفاق لتطويرها في المستقبل. صدر عن هذه المبادرة تقارير وأوراق عمل تغطي هذه العلاقات وتعطي خلفية لها بالإضافة لتقريرين عن مداولات ورشتي العمل حيث تضمن تقرير الورشة الثانية ملخصا باستنتاجات وتوصيات فريق العمل.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين، ص.ب 76
ت: +970-2-2964933

pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

